منظمة العفو الدولية
بيان للتداول العام

5 فبراير/شباط 2016
رقم الوثيقة: MDE 14/3396/2016

العراق: جرائم الحرب التي ارتكبتها الميليشيات في المقدادية تسلط الضوء على عجز السلطات المزمن عن مساءلتها

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يجب على السلطات العراقية التحقيق في مقتل واختطاف رجال من السنة، وتدمير المنازل والممتلكات في مجتمعات للسنة على أيدي الميليشيات الشيعية، رداً على تفجيرين استهدفا مقهى في محافظة ديالى، ويتعين عليها تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى ساحة العدالة.

ففي 11 يناير/كانون الثاني، استهدف تفجير انتحاري مقهى يملكه أحد أفراد الطائفة الشيعية ويعرف بتردد الشبان عليه في حي العصري من المقدادية، بمحافظة ديالا. وذكرت تقارير إعلامية أيضاً أن أفراد ميليشيا شيعية كانت في الجوار. وعقب بضعة دقائق، انفجرت سيارة خارج المقهى بينما كان جمهور ممن قدموا لإنقاذ المصابين قد تجمعوا للمساعدة. وأدى التفجيران إلى مقتل 27 رجلاً سنياً وشيعياً وجرح 41، طبقاً لأرقام أبلغ رئيس مجلس مدينة المقدادية، عدنان التميمي، منظمة العفو الدولية بها.

وافترض أهالي المنطقة على الفور أن الهجمات كانت من صنع الجماعة التي تطلق على نفسها "الدولة الإسلامية" (داعش)، المعروفة باستهدافها لمناطق الطائفة الشيعية. وادعت الجماعة لاحقاً المسؤولية عن الانفجارين.

وفي مساء يوم التفجيرين، وفي الأيام التي تلت، قام أفرد للمليشيات الشيعية المسلحة بهجمات واسعة النطاق، فاختطفوا وقتلوا رجالاً من السنة، وأضرموا النار في مساجد وحوانيت وممتلكات للسنة في أحياء مختلفة من المقدادية ودمروها، بما في ذلك أحياء العزّي والحرية والعصري وفلسطين والعسكري والسوق والمعلمين ودور الصفر والأحمر، وقرية القبة القريبة.

وأبلغ صاحب دكان قريب من المقهى الذي تعرض للهجوم، إثر إصابته في الانفجار، منظمة العفو الدولية أن المنطقة تعرضت لهجمات متعددة أضرمت النار خلالها بالمحال التجارية مساء 11 يناير/كانون الثاني، كرد فعل على التفجيرين. وقال إن

بعض رجال الأمن جاءوا إلى المكان ذاك المساء لمشاهدة المنطقة والأضرار، ولكنهم غادروا دون التحدث إلى أحد، كما لم يروا أياً من الضحايا أو أقاربهم أو يستجوبوهم بشأن ما حدث.

وأبلغ شاهد عيان أخر المنظمة بأن بعض عمليات الاختطاف والقتل التي ذهب ضحيتها مدنيون من السنة، والتدمير الذي حصل، وقع في وضع النهار، وفي بعض الحالات أمام عيون قوات الأمن، التي لم تتخذ أي تدبير لتوقف الهجمات أو تقبض على المهاجمين. كما قالوا إن أفراد الميليشيات كانوا يقودون مركبات تابعة للشرطة ويستخدمون مكبرات الصوت التي كانت تدعو السنة إلى مغادرة المدينة، وأن عبارات "إرحل" أو "مطلوب دم" كتبت على حيطان منازل السنة. وأبلغ سكان محليون منظمة العفو الدولية أن عشرات الأشخاص قد اختطفوا أو قتلوا.

كما استعرضت منظمة العفو الدولية صوراً فوتوغرافية وأشرطة فيديو قدمها لها الأهالي المحليون ونشر بعضها على الشبكة، للتحقق من صحة مصادر المعلومات التي حصلت عليها من روايات الشهود والمقالات الإعلامية وتقارير أخرى. ووثقت المنظمة عدداً من حالات الاختطاف والقتل لرجال أغفلنا أسماءهم خشية تعرض عائلاتهم للمزيد من الأعمال الانتقامية.

وتشمل هذه حالة عامر، البالغ من العمر 22 سنة. حيث أبلغ شقيقه باحثي منظمة العفو الدولية ما يلي:

"وقفت سيارتان خارج بيتنا في وقت متأخر من ليلة 13 يناير/كانون الثاني. ودخل رجال مسلحون يرتدون زي الميدان المرقع والأقنعة بيتنا ودفعوا أمي فسقطت على الأرض. ثم اقتادوا عامر. ولم تره عائلتنا بعد ذلك. وفي اليوم التالي، اتصل صديق للعائلة يعمل في المستشفى وقال إن علينا الذهاب لتسلم جثة عامر التي عثر عليها في الشارع. كان قد تلقى رصاصتين في عينه اليمنى وجبينه. ويعتبر رجال الميليشيا المتواجدين في المقدادية، والمعروفين "بعصائب أهل الحق" [وهي جماعة شيعية] جميع السنة في المقدادية من المؤيدين للرئيس العراقي السابق صدام حسين، وأمسك بالعديد من السنة في الشوارع أو شحطوا من بيوتهم وقتلوا فوراً. وفي الأسبوع الأول من الأحداث، استقل رجال الميليشيا السيارات وكانوا يتجولون بمكبرات الصوت ويطلبون من الرجال السنة الخروج من منازلهم. وفي 13 يناير/كانون الثاني، اقتيد ما يربو على 100 رجل، ولم يشاهدوا بعد ذلك."

وفي حالة أخرى، أطلق الرصاص على أنس، وهو صاحب دكان وضابط احتياط سابق في الجيش يبلغ من العمر 65 سنة، أمام بيته يوم الجمعة 15 يناير/كانون الثاني. وأبلغت ابنته منظمة العفو الدولية ما يلي:

"دنا رجلان مقنعان منه وأطلقا رصاصتين على رأسه. ففارق الحياة حيث كان في الساعة 11 صباحاً. كان الشارع يعج بالناس وكانت الشرطة حاضرة، ولكن لم يتدخل أحد لوقف المهاجمين. رجونا الناس أن يحملوه معنا، ولكن لم يجرؤ أحد في تقديم المساعدة، إذ كانوا جميعاً يشعرون بالخوف. نقلناه إلى المستشفى، ثم دفناه وحدنا باعتبارنا عائلته. ونشعر الآن بالخوف الشديد من فتح الدكان مجدداً، لأننا لا نريد تعريض حياة أخي للخطر."

"الميليشيات يجوبون الشوارع ويجبرون الناس على مغادرة المقدادية. وقد كتبت على جدران بعض البيوت عبارات 'إرحل' أو 'مطلوب دم'. دمرت الميليشيات المساجد وتسيطر على الشوارع. ولا تستطيع الشرطة فعل أي شيء لمساعدتنا. فالجميع مرعوبون؛ وأصبحنا الآن نغلق أبواب بيوتنا بعد العصر ولا نفتح الباب لأحد بعد ذلك."

واختطف كريم، وهو أب لخمسة أطفال ويبلغ من العمر 33 سنة، من أمام بيته. وأبلغ شقيقه منظمة العفو الدولية ما يلي:

"وقع التفجير عند الغروب تقريباً عندما كنا جميعاً في البيت. وفي اليوم التالي [12 يناير/كانون الثاني]، كنا جالسين أمام البيت. وقرابة الساعة 10 صباحاً، نزل رجال ميليشيا يرتدون الأسود من سيارة وقالوا إن أي شخص يتكلم أو يرفع رأسه سوف يقتل فوراً. سألوا عن شقيقي باسمه واقتادوه. استفسرنا عنه من أعضاء في "الحشد الشعبي" [وحدة التعبئة الشعبية، وهي مظلة تضم ميليشيات شيعية تدعمها وتسلحها الحكومة لمقاتلة داعش]، كما استفسرنا من الشرطة، ولكن لم يكن أحد يعرف أي أخبار عنه. وعقب ساعتين، حوالي منتصف النهار، تلقينا مكالمة هاتفية من المستشفى أخبرنا فيها أن شخصاً تشبه أوصافه أوصاف أخي موجود في المستشفى. وجدنا جثته وقد أصيب برصاصة في رأسه."

"بعد الانفجار في المقهى، ذهبت الميليشيات إلى بيوت السنة وأطلقت النار على أول رجل يفتح الباب. وحدث هذا في أربع أو خمس حالات في حي قريب منا. وما زالت عمليات الاختطاف والقتل تقع. والجهة التي ترتكب أعمال القتل هذه معروفة، ولكن الناس يخافون الحديث عن ذلك. نشعر بالرعب بحيث لا نخرج، ومن أن يأتوا إلى بيوتنا ويقتلونا."

ولم يسلم الصحفيون السنة ممن غطوا أحداث المقدادية من الاستهداف. ففي 12 يناير/كانون الثاني، أجبر المراسل الصحفي لقناة "الشرقية" التلفزيونية، سيف طلال، ومصور القناة، حسن العنبكي، على النزول من سيارتهما عند نقطة تفتيش للميليشيات في منطقة أبو صيدا، جنوب غرب المقدادية، وأطلقت عليهما النار فقتلا، وفقاً لبيان أصدرته القناة التلفزيونية. وكانا في طريقهما إلى بعقوبة عقب مرافقتها آمر عمليات الفرات العسكرية، الفريق مزهر العزاوي، في المقدادية.

وأبلغ ناشط عراقي، نتحفظ على اسمه من أجل سلامته، منظمة العفو الدولية بأنه قد قام بتوثيق ما لا يقل عن 15 حالة اختطاف وقتل لرجال من السنة في أعقاب تفجيري

المقهى، وحالة هدم منزل بالكامل على أيدي ميليشيات شيعية. وقال إنه من المعتقد أن ما يربو على 100 عائلة قد غادرت المدينة إلى مناطق قريبة خشية على حياة أفرادها. وروى مقيمون آخرون في المدينة قصصاً مماثلة لمنظمة العفو الدولية.

وقال رئيس مجلس مدينة المقدادية، عدنان التميمي، وهو من الطائفة الشيعية، إنه قد بولغ بعدد الأشخاص الذين قتلوا، وأنكر أن الميليشيات الشيعية قد استهدفت الرجال السنة تحديداً. وأبلغ منظمة العفو الدولية، في مكالمة هاتفية في 29 يناير/كانون الثاني، أن سبعة أشخاص فقط قد قتلوا على أيدي "معتدين مجهولين" في الأيام الأربعة التي تلت التفجيرين، وأن التقارير الإعلامية حول العنف الطائفي مبالغ بها. وقال إن العبارات التي وجدت على الجدران كتبها أفراد مجهولون في الليلة التي أعقبت التفجيرين، وكتبت على بيوت السنة والشيعة، على حد سواء. ولدى سؤاله عن أسماء وتفاصيل بيوت الشيعة التي استهدفت بهذه الطريقة، لم يذكر لمنظمة العفو الدولية أي معلومات من هذا القبيل.

ولا يزال عشرات الرجال السنة من المقدادية والمناطق المحيطة بها مفقودين، ويخشى أنهم في عداد الموتى. ففي 21 يناير/كانون الثاني، ذكر مصدر طبي في المقدادية لوسائل الإعلام أن نحو 70 جثة قد تركت في مستشفى المدينة، بالنظر لخوف عائلات الضحايا من تسلم جثثهم. ونقلت وسائل إعلام عن المصدر قوله إنه لم يجر التعرف على العديد من الجثث بسبب ما لحق بها من تشويه نتيجة التعذيب، أو لإصابتها بالحروق.

واتهم سكان من السنة الميليشيات الشيعية كذلك بتدمير ما لا يقل عن 12 مسجد للسنة في أحياء مختلفة من المقدادية. وطبقاً لتقرير بثته "قناة الفلوجة التلفزيونية"، قامت الميليشيات أيضاً باقتحام منزل إمام مسجد قرية القبة، جنوب غرب المقدادية، وبضرب والديه وبإخراجهما من البيت قبل أن تشعل النار فيه.

وفي 15 يناير/كانون الثاني، أدان آية الله العظمى علي السيستاني، أعلى رجال الدين الشيعة مرتبة في العراق، بإدانة تفجيري "داعش" والهجمات على مساجد السنة في ديالى، وحض الحكومة على لجم الميليشيات، بما في ذلك تلك التي تعمل إلى جانب قوات الأمن الحكومية.

وفي 17 يناير/كانون الثاني، أصدرت قيادة شرطة ديالى بياناً قالت فيه إنها قد قبضت على سبعة أفراد على صلة بالهجمات التي أعقبت تفجيري المقهى، وأن المقدادية قد "شهدت خطة حاقدة لإثارة النعرات الطائفية والإخلال بالوفاق الداخلي".

وعلى ما يبدو، فإن أعمال القتل المتعمدة وغير القانونية هذه، التي قام بها أعضاء في ميليشيات أصبحت في نهاية المطاف جزءاً من قوات الأمن، ترقى إلى مرتبة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وهي جرائم بمقتضى القانون الدولي. ونظراً لأن عمليات القتل بإجراءات موجزة هذه قد وقعت في سياق النزاع المسلح في العراق، فهي أيضاً انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب. كما إن التدمير المتعمد للمنازل وللممتلكات المدنية على أيدي الميليشيات الشيعية، ربما تشكل جرائم حرب أيضاً. والسلطات العراقية ملزمة بضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومحايدة في هذه الجرائم وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة.

فلا ينبغي أن يعاقب السنة في ديالى وفي المحافظات الأخرى بصورة جماعية بسبب جرائم بشعة ترتكبها مجموعة "الدولة الاسلامية". ومثل هذه الهجمات الانتقامية لا تخدم إلا في تأجيج العنف الطائفي وتوسيع شقة الخلاف بين الشيعة والسنة والطوائف الدينية والإثنية الأخرى.

وهذه ليست هي المرة الأولى التي تقوم بها الميليشيات الشيعية في محافظة ديالى بعمليات قتل دون محاكمة وبانتهاكات أخرى ضد السكان السنة وتفلت من العقاب. فقد وقعت حوادث مماثلة في يناير/كانون الثاني 2015، عندما قامت قوات الأمن والميليشيات الحليفة لها بشن حملة من أعمال القتل الانتقامية لأفراد من السنة اشتبه بأنهم يدعمون "داعش" وبإحراق منازل ومساجد، عقب سيطرتها على المناطق في المحافظة أخرجت "داعش" منها. إذ قامت بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء استهدفت ما لا يقل عن 56 من المسلمين السنة في بروانة، وهي قرية تقع غرب المقدادية، عقب تطويق الرجال المحليين، بزعم تفحص هوياتهم الشخصية. وأطلقت النار على الضحايا، وكان معظمهم مقيدي اليدين وبعضهم معصوب العينين. ولم ترد معلومات عن فتح تحقيق أو القيام بإجراءات لتقديم أحد إلى ساحة العدالة.

إن القوة المتنامية للميليشيات الشيعية منذ استيلاء داعش على الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، في يونيو/حزيران 2014، وإدماجها في "قوات الحشد الشعبي"، قد أفضت إلى حالة من انعدام القانون، حيث يقوم رجال الميليشيات بأعمال قتل واختطاف ويرتكبون انتهاكات ترقى إلى مستوى جرائم حرب. وما انفكوا يقومون بذلك وسط مناخ من الإفلات التام من العقاب.

وتظهر حقيقة أن الميليشيات الشيعية ما زالت ترتكب جرائم حرب العجز التام للسلطات العراقية عن اتخاذ أية خطوات للتحقيق على نحو كاف فيما يرتكب من

انتهاكات أو لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عنها، رغم توافر الأدلة الساطعة التي تقدمها منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى وتسلط فيها الضوء على الانتهاكات في محافظات مختلفة بأنحاء شتى من البلاد. إن إفلات الميليشيات من العقاب قد سهل ارتكاب المزيد من الانتهاكات الخطيرة ضد مجتمعات السنة وعزز من حالة غياب القانون، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي استردت من داعش.

وقد أدى استهداف السنة إلى أن يدعو عدد من أعضاء البرلمان العراقي السنة، في 25 يناير/كانون الثاني، المجتمع الدولي إلى حماية السكان السنة من الهجمات على أيدي أعضاء "قوات الحشد الشعبي" في ديالى وصلاح الدين، المحافظتين اللتين يواجه سكانهما من السنة أعمالاً انتقامية لجرائم ارتكبتها داعش.

وبينما اعترف رئيس الوزراء العبادي بأن "قوات الحشد الشعبي" جزء من قوات الأمن، نظراً لتلقيها الأسلحة وغيره من أشكال الدعم من الدولة، فإنها ما زالت تعمل خارج أي إطار قانوني. ولا يزال قانون حول "الحرس الوطني" القصد منه تنظيم قوات الأمن وإدماج "قوات الحشد الشعبي" رسمياً في جهاز الأمن يراوح في مكانه في البرلمان. وسواء أتم إقرار مثل هذا القانون أم لا، فإن على السلطات العراقية التزاماً بأن تتخذ على الفور تدابير لكبح جماح الميليشيات الشيعية، ووقف أعمال القتل غير القانونية، وضمان تقيدها بأحكام القانون الدولي الإنساني، وإقرار الآليات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في مزاعم الانتهاكات التي ترتكب، سواء أكانت هذه تعمل إلى جانب قوات الأمن العراقية أم بمعزل عنها، وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة.